الأنباء
الاثنين 6 فبراير 2017

ألمانيا ترد: نسعى للتجارة في السوق العالمية بمنتجات تنافسية

«الوطني»: أميركا تشنّ حرب تجارية مع ألمانيا

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الأسبوع الثاني للرئيس الجديد استمر على نفس الوتيرة الملتهبة مع محاولة الإدارة الجديدة خفض الدولار بإلقاء اللوم على المذنبين المعتادين. وكان دور السياسيين الألمان هذه المرة ليأخذوا حذرهم بعد أن اتهمهم رئيس مجلس التجارة الوطني في البيت الأبيض، بيتر نافارو، باستخدامهم اليورو «مقوما بأقل من قيمته بشكل كبير» من أجل «استغلال» أميركا والأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن اليورو كان مثل «مارك ألماني ضمني» استفادت ألمانيا من قيمته المنخفضة على حساب شركائها التجاريين. وأضاف أن ألمانيا هي إحدى العقبات الأساسية أمام اتفاق تجاري بين أميركا وأوروبا. وردت ألمانيا على الفور برفض هذا الانتقاد وأفادت بأنها «لن تمارس أي تأثير على البنك المركزي الأوروبي»، حيث إنها «تسعى للتجارة في السوق العالمية بمنتجات تنافسية في تجارة عادلة مع الآخرين كافة».

اتهام صريح.. ألمانيا إحدى العقبات الأساسية أمام اتفاق تجاري «أميركي - أوروبي»

«الفيدرالي» يترقب.. ورفع الفائدة رهن وضوح التحفيز المالي المحتمل لترامب

وعلى صعيد الاقتصاد، لفت التقرير الى أن الاجتماع الأول للمجلس الفيدرالي في 2017 لم يشكل حدثا ذا أهمية، فقد تحول اهتمام الأسواق سريعا نحو خطاب حال الاتحاد الأول للرئيس ترامب يوم 28 فبراير لتبين ما قد يأتي بعد ذلك ومن سيكون الضحية التالية. وإضافة لذلك، وبما أن الاجتماع الثاني لمجلس الاتحاد الفيدرالي لسنة 2017 سينعقد في غضون أسبوعين، سيكون هناك عدم يقين كبير بالنسبة للسياسة المالية تحت الإدارة الجديدة. ولذلك، سيفضل المجلس الفيدرالي على الأرجح أن يبقى في وضعية انتظار ولن يرفع أسعار الفائدة حتى يتوافر المزيد من الوضوح حيال التحفيز المالي المحتمل لترامب. وفي حال كانت البيانات الاقتصادية مخيبة للآمال، فلن يكون هناك رفع في مارس أو حتى في الاجتماع الذي لن يعقبه مؤتمر صحافي في مايو، وقد يضر ذلك بالدولار الأميركي دون الحاجة إلى قيام ترامب بالمزيد من الشكوى.

وأشار التقرير الى أن الخبر الرئيسي الأسبوع الماضي كان في الناحية الأخرى من المحيط هو تقرير التضخم ربع السنوي لبنك إنجلترا والقرار الأخير للجنة السياسة النقدية. وكما كان متوقعا، أبقى بنك إنجلترا سياسته على حالها بالإجماع، فيما أبقى على تقييم حيادي مستقبلا بالنسبة لأسعار الفائدة. وبقيت توقعات التضخم للسنوات القادمة على حالها لسنة 2017 ولكن انخفضت لسنتي 2018 و2019.

وبحسب التقرير، سترتفع مخاطر الاستهلاك الشخصي في المدى الطويل، في حين سيرتفع إنفاق المستهلك البريطاني على الأرجح أكثر من النمو المتوقع في أرباع السنة القادمة. ومن ناحية الصرف الأجنبي، أنهى الدولار الأسبوع دون تغيير نسبيا، حيث ان اجتماع المجلس الفيدرالي في يناير لم يشكل حدثا ذا أهمية. وبدأ اليورو الأسبوع عند 1,0683 وبلغ 1,0829 على خلفية البيانات الإيجابية لمنطقة اليورو. وعلى الرغم من أن التصحيح الأخير للدولار يمكن تفسيره بشكل كبير بأنه نتيجة تراجع العوائد الأميركية، فإن الأنباء بأن المرشح الرئاسي الفرنسي فرانسوا فيون يواجه ادعاءات بأن زوجته وأبناءه تلقوا أموالا عامة مقابل وظائف لم يقوموا بها تستمر بالإضرار بحملته وأعطت خصمه لو بن هامشا في استطلاعات الرأي.

وتراجع اليورو قليلا بسبب هذه الأنباء، ولكنه أنهى الأسبوع قريبا من أعلى مستوياته عند 1,0787 على الرغم من تقارير الوظائف الإيجابية من خارج أميركا.

توصية بتوزيع 10٪ نقداً و10٪ منحة

«جي إف إتش» تربح 217 مليون دولار خلال 2016

د.أحمد المطوع

هشام الريس

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية، المجموعة المالية (جي إف إتش أو المجموعة)، عن تحقيق ربح صافي للمساهمين خلال 2016 بلغت 217,1 مليون دولار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بما يمثل قفزة كبيرة في معدل الربح مقارنة بخسائر بقيمة 5,52 ملايين دولار سجلتها المجموعة في 2015 جراء اعتماد مخصصات. كما سجلت المجموعة ربحا موحدا صافيا 233,05 مليون دولار، مقارنة بـ 12,03 مليون دولار في العام السابق.

كما ارتفعت قيمة الربح الصافي للمساهمين خلال الربع الأخير من 2016 إلى 213,18 مليون دولار مقارنة بخسارة 9,6 ملايين دولار خلال الربع الأخير من 2015، فيما ارتفعت قيمة الربح الصافي الموحد للفترة أيضا إلى 223,34 مليون دولار وذلك بعد اعتماد مخصصات بقيمة 196,1 مليون دولار. هذا، وقد ارتفع إجمالي الإيرادات الموحدة للمجموعة لعام 2016 بالكامل إلى 578,96 مليون دولار مقارنة بما مقداره 87,99 مليون دولار في 2015، وبلغت قيمة الربح التشغيلي الموحد قبل اعتماد المخصصات 454,16 مليون دولار خلال 2016 مقارنة بما قيمته 25,88 مليون دولار في عام 2015، بينما بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية خلال العام 124,8 مليون دولار مقارنة ب 62,11 مليون دولار خلال العام السابق.

خطط لمضاعفة حقوق المساهمين مع إستراتيجية نمو جديدة

إستراتيجيتنا الجديدة.. الاستحواذ على استثمارات في البنية التحتية

كما ارتفع إجمالي الأصول من 2,65 مليار دولار في 2015 إلى 3,30 مليارات دولار في 2016. بالإضافة إلى ذلك فقد اتبعت المجموعة سياسة تحفظية في اعتماد المخصصات حيث قامت بتجنيب ما قيمته 221 مليون دولار من الاحتياطيات غير النقدية.

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش د.أحمد المطوع: «لقد كان استرداد المجموعة لأصول بقيمة 460 مليون دولار دور مهم في تعزيز إيرادات المجموعة، بما سيصب في صالح المساهمين ويتيح لنا تحقيق نتائج أكثر قوة خلال الأعوام المقبلة». وأوصى مجلس إدارة المجموعة بتوزيع أرباح بنسبة 20٪ على المساهمين، على شكل أرباح نقدية بنسبة 10٪ وأسهم منحة بنسبة 10٪».

واضاف أن مجلس إدارة المجموعة أوصى باتباع استراتيجية جديدة للفترة 2017–2019 حيث سيتم التركيز على دفع عجلة النمو من خلال الاستحواذ على مؤسسات مالية واستثمارات في البنية التحتية وأصول استراتيجية.

كما علق الرئيس التنفيذي للمجموعة هشام الريس بالقول: «لقد كان عام 2016 من الأعوام المميزة لمجموعة جي إف إتش المالية لما حققته من تقدم كبير على كافة الأصعدة، ونحن فخورون بالتحول الذي تم إنجازه والذي تجسدت ثماره فيما حققناه من نتائج متميزة، كما أوفينا بوعدنا تجاه المساهمين والسوق فيما يتعلق بالأصول المستردة والتحصيلات التي ستمكن المجموعة من تغطية جميع الخسائر المتراكمة على مدى السنوات الثماني الماضية.

«وطني» و«بيتك» و«زين» و«مشاريع».. الأفضل خليجياً خلال يناير

«المركز»: زيادة محتملة للوزن النسبي للسوق الكويتي بمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة

أكد تقرير المركز المالي الكويتي احتمالية زيادة الوزن النسبي للبورصة الكويتية في مؤشر «ستاندرد آند بورز» للأسواق الناشئة التي تضم الأسواق الخليجية وباكستان وذلك على خلفية الزخم الذي شهده السوق خلال تعاملات يناير وأشار ايضا الى ان اسهم وطني وبيتك وزين ومشاريع كانت من افضل الاسهم من حيث الأداء على مستوى السيولة وزيادة السعر خلال تعاملات الشهر الماضي خليجيا بالمقارنة بالاسهم المدرجة بالاسواق الأخرى.

وأشار تقرير المركز المالي الكويتي (المركز) عن الأسواق لشهر يناير الى أن أداء بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان إيجابيا، وكان في طليعتها مؤشرا الكويت السعري والوزني حيث ارتفعا بنسبة 18,9٪ و12,4٪ على التوالي، تلاهما مؤشر البحرين (6,8٪).

وكان المؤشران السعودي والعماني الوحيدين اللذين سجلا تراجعا في شهر يناير، بمعدل 1,5٪ و0,1٪ على التوالي. غير أن تقييم أفضل 5 شركات أداء بحسب القيمة المتداولة يشير إلى أن الأنشطة الرئيسية في السوق تركزت في الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة. ويمكن ان تشهد الكويت ودول أخرى نسبة تمثيل أعلى في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المبتدئة.

وإلى جانب ذلك، شهدت أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعا في شهر يناير، حيث نما حجم التداول بمعدل 53٪ والقيمة المتداولة بنسبة 3,7٪. كما شهدت جميع أسواق المنطقة عدا السعودية، ارتفاعا في حجم السيولة في شهر ديسمبر، وكان في طليعتها الكويت والبحرين وأبوظبي. وبلغت القيمة المتداولة في الكويت 3,9 مليارات دولار في شهر يناير، مقارنة بما مجموعه 9,5 مليارات دولار لسنة 2016 بأكملها. أما على صعيد القيمة السوقية، فقد كان التداول بعلاوة في أسواق كل من المغرب (بمكرر ربحية 20,7 ضعفا)، والكويت (17,9 ضعفا)، وقطر (15,4 ضعفا)، وكانت الشركات الكويتية كبيرة القيمة السوقية الأفضل أداء في أسواق دول الخليج في يناير.

وقد حققت أسهم كل من شركة زين، وبيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الوطني، وشركة مشاريع الكويت معدل نمو مرتفع بلغ 20,7٪ و14,8٪ و12,3٪ و12٪ على التوالي، كما حقق بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني نموا في أرباحهما لسنة 2016 نتيجة نمو إيراداتهما، بينما تراجعت أرباح شركة الاتصالات السعودية بنسبة 8٪.

«برنت» يحافظ على سعر أعلى من 50 دولاراً خلال يناير

أشار «المركز» إلى انخفاض سعر خام برنت 2٪ لينهي الشهر عند 55,7 دولارا للبرميل، محافظا على سعر أعلى من 50 دولارا للبرميل طوال شهر يناير. وقامت الدول الأعضاء في أوبيك، السعودية والكويت والجزائر، بخفض إنتاجها في شهر يناير بأكثر من التزامها الأساسي، واتخذت روسيا إجراءات مماثلة وخفضت إنتاجها بوتيرة أسرع مما كان متفقا عليه. غير أن ارتفاع عدد الحفارات وزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة أدى إلى الحد من أي ارتفاع في أسعار النفط.

كلية «هارفارد» تدرب على قيادة تنفيذ إستراتيجية الخدمات المالية

لقطة جماعية للمتدربين

صرح المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية أ.د.يعقوب الرفاعي بأن المعهد وللسنة الثامنة على التوالي، بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال قد قام بتقديم برنامج خاص لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول الخليج، وذلك خلال الفترة من 28 يناير إلى 2 فبراير 2017 في سلطنة عمان الشقيقة – مسقط. وفيما يخص تصميم البرنامج، فقد أفاد بأن محتوى البرنامج الحالي الذي تنفذه كلية هارفارد لإدارة الأعمال يقدم تحت عنوان «قيادة تنفيذ الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية» ويتكون من محورين مهمين هما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة».

البرنامج التدريبي يرتكز على دراسة الحالات العملية التي تشتهر بها الكلية

وفيما يخص مدة البرنامج فهي ستة أيام قدمت خلال الفترة من 28 يناير إلى 2 فبراير 2017 في فندق قصر البستان، وشارك فيه المديرون التنفيذيون من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله من القطاع المصرفي والمالي في دول الخليج.

وأكد الرفاعي ان تنفيذ البرنامج يتم وفق المعايير العالمية التي تطبقها كلية هارفارد لإدارة الأعمال ووفقا لما هو متبع عند تقديم مثل هذه البرامج في مقرها في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك لضمان حصول المشاركين وبنوكهم ومؤسساتهم على أعلى مستويات الجودة التي تتصف بها برامج الكلية. كما سيحصل المشاركون في نهاية البرنامج على شهادة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال على مشاركتهم في البرنامج.

كما بين الرفاعي ان البرنامج التدريبي يرتكز على دراسة الحالات العملية التي تشتهر بها الكلية، والتي يتم استخدامها عادة في الجامعات والمراكز التدريبية المرموقة بهدف تطوير أداء التنفيذيين في جميع أنحاء العالم.

«بيتك تكافل» توزع 5٪ أرباحاً على «وثائق 2013»

براك الخميس

الخميس: نجحنا في أعمالنا والتزامنا مع العملاء

صرح المدير العام لشركة بيتك للتامين التكافلي براك الخميس بأن الشركة بدأت توزيع «أرباح» الفائض التأميني على عملائها وذلك من منطلق مبدأ التامين التكافلي وهو نظام لا يقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى توزيع المخاطر على مجموعة المشتركين (المؤمن لهم) عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشترك المتضرر، وذلك طبقا لنظام الشركة والشروط التي تتضمنا وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كان التوزيع الفائض من حملة الوثائق لعام 2013 بنسبة 5٪ على بعض الدوائر الفنية، بما يؤكد نجاح أعمال الشركة والتزامها نحو عملائها، حيث تعد أول شركة تأمين تكافلي توزع فائض تأميني على عملائها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وأضاف الخميس في تصريح صحافي ان عملية التوزيع تمت بعد موافقة الهيئة الشرعية للشركة بشأن طريقة احتساب وتوزيع الفائض التأميني، باعتبار كل دائرة مستقلة عن الدائرة الأخرى، بالإضافة إلى توزيع الفائض على جميع المشتركين بمبدأ النسبة والتناسب، مع مراعاة خصم قيمة التعويض الذي حصل عليه المشترك من نصيبه في الفائض التأميني إذا كان مبلغ التعويض اقل من نصيبه في الفائض التأميني، بينما يصبح غير مستحق في حال كان مبلغ التعويض مساو أو يزيد على حصته في الفائض التأميني، مشيرا إلى انه قد تم توزيع 60٪ من قيمة الفائض.

وأكد الخميس أن الشركة بصدد إصدار وثائق جديدة لعام 2017 وستعلن تفاصيلها في وقت لاحق، وان «بيتك تكافل» تعمل بشكل دائم لتطوير منتجاتها وخدماتها لتغطية السوق الكويتي، ومواصلة ابتكار تغطيات تأمينية متطورة وتحفيز الطلب عليها، مع تطوير المنتجات الحالية من أجل زيادة حصتها السوقية بشكل مستمر.

استحوذت على عقار رابع معظمه مؤجر للحكومة

«غلوبل»: 250 مليون جنيه إسترليني أصول عقارية مُدارة بالمملكة المتحدة

ناصر الخالد

أعلن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) توقيع عقد للاستحواذ على بيت هارتشيد، شيفيلد في 31 يناير 2017 لصالح العملاء. تمثل إيرادات الإيجار من حكومة المملكة المتحدة أكثر من 70٪ من مجمل الإيرادات وفقا لعقد إيجار يتحمل المستأجر جميع النفقات ويخضع للمراجعة الدورية فقط عند ارتفاع التضخم. ومن المتوقع توزيع أرباح نقدية على العملاء تتجاوز 10٪ سنويا. وقد تمكن فريق إدارة الأصول العقارية خلال الخمسة عشر شهرا منذ إطلاق البرنامج، من الاستحواذ على عقارات قيمتها الحالية تفوق 250 مليون جنيه استرليني. وتضم قائمة مستأجري العقارات الثلاثة التي تم الاستحواذ عليها سابقا كلا من شركة الخدمات الجوية الوطنية (NATS) والخدمات الصحية الوطنية وشركة ثري أم (3M). وقد تمكن الفريق بنجاح من توزيع عوائد نقدية للعملاء بمتوسط 8,9٪ على أساس سنوي حتى الآن.

الخالد: نتطلع لتوسيع محفظة الأصول العقارية التي نديرها لصالح العملاء

بهذه المناسبة، صرح نائب رئيس أول لإدارة الأصول العقارية في غلوبل ناصر الخالد قائلا: «لقد بنينا علاقة إستراتيجية مميزة مع جرينريدج وسجلا جيدا من الالتزام والإيفاء بمبادرات إدارة الأصول وقمنا بتوزيعات نقدية تفوق النسب المستهدفة. ونتطلع للاستفادة من خبراتنا وإنجازاتنا لمواصلة توسيع محفظة الأصول العقارية التي نديرها لصالح العملاء».

17 مليار دولار كلفة السكك الحديدية والقطارات والمترو في الكويت

ذكر تقرير صادر عن شركة «تيرابين» ان حجم الاستثمارات المرصودة في السكك الحديدية والقطارات والمترو في الكويت بلغ 5 مليارات دينار (17 مليار دولار).

ووفقا لخطة التنمية ضمن رؤية «كويت – جديدة» والتي ذكرت ان الكلفة الاجمالية للاستثمارات المرصودة في السكك الحديدية والقطارات والمترو تبلغ 922,5 مليون دينار (30 مليار دولار) ومن المقدر لشبكة السكك الحديدة الانتهاء منها خلال 2017.

وبحسب مصادر «رسمية» فقد بلغت نسبة انجاز شبكة السكة الحديد في الكويت 11٪. وقال التقرير ان الاستثمارات في السكك الحديدية المخطط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا تبلغ أكثر من 642 مليار دولار، وان قيمة إجمالي مشاريع السكك الحديدية في دول الخليج تبلغ أكثر من 240 مليار دولار، و69 مليار دولار من هذه المشاريع قيد الإنشاء حاليا.

ولفت التقرير الى انه من حيث الإنفاق العام على مشاريع السكك الحديدية، تتصدر السعودية والإمارات دول الخليج. ومنذ الأول من يناير عام 2017، سجلت السعودية أعلى قيمة لمشروع بناء السكك الحديدية بنسبة 50٪، تليها الإمارات 18٪، وقطر 17٪.